

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجمهورية اليمنية

مجلس الشورى اليمني

ورقة بعنوان

« تجربة المرأة اليمنية في مواقع صنع القرار »

منى سالم بكار باشراحيل

عضو مجلس الشورى اليمني

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين على أمور الدنيا والدين والصلاة والسلام على من أرسله الله نوراً وهدى للعالمين سيدنا محمد النبي الهادي الأمين واله وصحبة الطيبين الطاهرين ومن تبعهم والأهم بإحسان إلى يوم الدين

أما بعد أيها الحضور الكرام ... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، «
يشرفنا ويسعدنا في هذا اليوم البهيج وهي هذا الاجتماع الثاني للسيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي والذي يستضيفه مجلس الولايات في جمهورية السودان أن نشارك الجميع ونستفيد من خبرات وتجارب المشاركات .

المقدمة :-

أيتها الأخوات أيها الأخوة أيها الحضور جميعاً ..

لا شك أن المرأة اليمنية ليست منفصلة عن مجمل الأوضاع في بلداننا العربية والإسلامية حيث تعرض المرأة طوال تاريخها الطويل لنفس الظروف المختلفة التي تركتها عهود التخلف الجزية والاستعمار .

ولا شك من أن هناك تشابهاً ومماثلاً في التراث والتقاليد والعادات . وأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع التعليمية المتخلفة والأمية المتفشية لها الأثر الكبير في هضم حقوق المرأة .

والمرأة اليمنية مثلها مثل أخواتها في المجتمعات الأخرى أو النامية تعيش في معركة ضارته فرضتها عليها عادات وتقاليد الرق والعبودية خلال تلك العصور مع تراكم التركة التي خلفها الاستعمار وبنكرها الرجل وعمل على تكريسها حيث يفسروا هذا الموقف بالاستناد إلى الآية الكريمة " الرجال قوامون على النساء " ولم يكملوا الآية كما نزلت في كتاب الله الكريم فإن مشاركة المرأة في السياسة وصنع القرار لم يحرمه الدين الإسلامي الحنيف بقوله تعالى " المؤمنون والمؤمنات بعضهم أوليا بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر " حيث لم يسلم الدين الإسلامي من التحريف

والتشويه فإن الإسلام قد حرر البشرية بصورة عامة والمرأة من قيود كثيرة اجتماعية وإنسانية فإن الأعمدة التي تقوم عليها العلاقات بين الرجل والمرأة .
بقوله تعالى :-

"لأضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض" وقوله تعالى : " من عمل عملاً صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحياه حياة طيبة ولنجزيهن أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون " صدق الله العظيم . " النمل 197 "

وقول للنبي " ص " النشاء شقائق الرجال .

فإن شعبنا اليمني قد اعترف بقدرات المرأة وولاها السلطة العليا في البلاد في طفرات نادرة فكانت بلقيس ملكة سبأ قبل الإسلام وأروى بنت أحمد الصليحي في عهد تأخر من التاريخ الإسلامي .

وبما في ذلك طفرات في التاريخ العربي كانت الثريا الملكة العربية التي حكمت وأقامت إمبراطورية الأنباط في البتراء بالأردن . وكذا الملكة كيلوباترا ثم برزت في العصر الإسلامي شجرة الدر حكمت نائبة عن الملك الصالح الأيوبي . وأن تتبع تاريخ المرأة لا يخلو عن العناء لأنه نادر ولكنة رغم ندرته يثبت قدرات المرأة وجدارتها كفاءتها ويؤكد بالدليل القاطع أن المرأة لا تنقص عقلاً عن الرجل .

أيتها الأخوات والأخوة الحضور جميعاً

لمحة بسيطة عن أدوار المرأة اليمنية

لقد كان للمرأة اليمنية الدور المشرف في المشاركة السياسية منذو القدم والمنبع للتاريخ اليمني يدرك ذلك تماماً النضال الشاق الذي خاضته المرأة اليمنية فقد احتلت مواقع هامة قبل وبعد الإسلام كما ذكرنا بلقيس التي أشارت إلى قومها بالشورى والسيدة أروى ملكة الدولة الصالحية .

وهناك نساء كثيرات ما أعظمهم شاركن مشاركة فاعلة في العمل السياسي في مختلف العقود كما خاضت المرأة اليمنية النضال في جميع مراحلها وكان لها الدور الإيجابي والفاعل في التحرر من الاستعمار والإمامة .

فإن المرأة اليمنية بقدراتها وإمكانياتها وكفاءاتها المكتسبة والمتنامية على مدى تلك العقود جعلها قادرة على البذل والعطاء بثقة عالية ، حيث لها شهدت الساحة اليمنية بتلك التضحيات وحضورها في كافة المتغيرات التي شهدتها وتشهدها البلاد .

والمتمتع لمشاركة المرأة اليمنية يدرك أدوارها العديدة في مختلف مناحي الحياة حيث لا يستطيع أحد نكرانها على الإطلاق .

أيتها الأخوات والحضور جميعاً ..

كما كان للمرأة اليمنية الدور الكبير من زمن قديم في إنشاء الجمعيات الخيرية والتعليمية والمهنية في مختلف مراحل الحياة التي مرت بها اليمن قبل وبعد الاستقلال الوطني المجيد حصيلة ثورتي 26 سبتمبر و14 أكتوبر المجيدة .

ولإعادة الوحدة اليمنية المباركة في الثاني والعشرين من مايو 1990م الأثر الطيب والمفيد في عملية التغيير والتحديث في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - السياسية . حيث شمل هذا التغيير والتحديث حياة الأسرة اليمنية بشكل عام والمرأة بشكل خاص .

حيث غدت هناك قناعة عن الكثير بأن تطور المجتمع مرهون بتطور أفرادها رجالاً ونساءً دون تمييز أو تفضيل من أدوارهم معاً .

والمرأة اليمنية بقدراتها وجدارتها وكفاءاتها المكتسبة أعطت ولا زالت تعطي كل ما عندها من مكتسبات حازت عليها في المراحل الماضية .

والمتمتع لنشاطات الجمعيات والمؤسسات والاتحادات النسوية العاملة في مجال قضايا المرأة والأسرة اليمنية يجد التحسن الذي ظهر على المستوى الاجتماعي والثقافي للمرأة والرفع من فعاليتها في العملية السياسية وخطط التنمية المستدامة وذلك من خلال وضع البرامج والخطط وتحديد الضعائيات المؤدية لتحقيقها فهي تحاول جاهدة لتوفير الإمكانيات اللازمة للتنفيذ الخلاق والمبدع لتلك المهام سواء من مواردها

الخاصة التي غالباً ما تكون محدودة أو أنها تسعى للتعاون مع جهات أخرى محلية ودولية كلما تيسير لها ذلك عند تنفيذ المشاريع الخدمية ، التعليمية ، الصحية ، الإنتاجية في مجال الزراعة والصناعات الحرفية .

فقد شهدت الساحة اليمنية في مختلف الأطر والمستويات الرسمية وغير الرسمية بل وعلى المستوى الأكاديمي والعلمي .

حيث توجد اليوم حركة بحثية وعلمية نشطة ابتداء من تخصيص مواد علمية في مجال دراسات المرأة والأسرة تدرس في أقسام مختلفة في الجامعات اليمنية إلى إيجاد مراكز بحثية متخصصة في مجال تنمية المرأة كما تكتسب قضية المرأة تأييداً رسمياً وشعبياً إلى حد ما لم يسبق من قبل حيث وصلت عدد الاتحادات والجمعيات التي تعني بقضايا المرأة والأسرة في عدد (()) .

وتعد اليوم حقوقها جزءاً لا يتجزأ وهي متساوية مع أخيها الرجل بما يمليه دستور الجمهورية اليمنية من الشريعة الإسلامية السمحاء وكذا القوانين المنبثقة منه . والتي حفظت للمرأة حقوقها الإنسانية كأنسان له حقوق وعليه واجبات نحو وطنه مجتمعة .

هناك توجد عدد من الاستراتيجيات الوطنية والخطط الإنمائية الخمسية ذات السياسات والاهتمامات الهادفة إلى تحسين وتطوير أوضاع المرأة نأمل أن تأخذ بعين الاعتبار من قبل السلطات التنفيذية . من هذه الخطط والاستراتيجيات :-

- الخطة الخمسية للتنمية البشرية والاجتماعية " الأولى والثانية " .

- الإستراتيجية الوطنية للسكان .

- الإستراتيجية الوطنية للتخفيف ومكافحة الفقر .

- الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة .

- الإستراتيجية الوطنية للمرأة العاملة 2001م .

بالإضافة إلى الاتفاقيات والعهود الدولية وهي في مجال حقوق الإنسان بصورة عامة
ومن أهمها :-

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1994 م .
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للأمم المتحدة عام 1966م والذي صادق عليه اليمن في عام 1987 م .
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والذي صادق عليها اليمن في عام 1984 م .
- برنامج عمل السكان والتنمية " القاهرة عام 1995 م " .
- إعلان بكين بشأن المرأة عام 1995م وغيرها التي صادق عليها اليمن والتي لا تتعارض مع قيم المجتمع اليمني والشريعة الإسلامية . فكل ذلك بحاجة إلى دراسة جادة لتنفيذ تطبيقه .

بالرغم من الإنجازات والمكاسب التي تحققت للمرأة بصورة خاصة وللشعب اليمني بصورة عامة إلا أنه للأسف الشديد لا زالت النظرة الدونية عند الكثير تجاه مشاركة المرأة والتي تصدم دائماً بها المرأة من المعوقات الاجتماعية والثقافية والموروثة وبرز ذلك في ضعف مشاركتها ووجودها في العمل السياسي والبرلماني لعدم الاهتمام المطلوب من قبل الأحزاب السياسية في الساحة اليمنية على الرغم من أن الدستور الجمهورية اليمنية جاء مقراً بمبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة وتكافؤ الفرض المواد 21 - 30 - 40 - 42 .

المرأة اليمنية ومشاركتها في مجلس النواب .
نبدأ من وجودها أثناء الفترة الانتقالية بعد الوحدة المباركة في 22 مايو عام 1990م حيث تم إدماج مجلسي الشعب الأعلى بالشطر الجنوبي والشورى في الشطر الشمالي سابقاً وذلك في كنف مجلس موحد هو مجلس النواب حينها كان يوجد بمجلس الشعب الأعلى عدد " 11 " نائبة منتخبة ولم يوجد في مجلس الشورى أية امرأة .

فقد واصلن الحضور بمجلس النواب إلى نهاية الفترة الانتقالية عدد " 9 " وانقطعن عدد " 2 " نائبة لظروف خاصة بهما فهولا يمثلن مختلف محافظات الجنوب .
في البداية كان تقبل المرأة شي محال لدى البعض من الزملاء من مجلس الشورى حيث كان لم يوجد به نساء على الإطلاق ولتحدى المرأة وتمسكها بحقها استطاعت الصمود لإثبات حضورها ومشاركتها بقدر المستطاع ونحن نعتز بصمود المرأة واستمرارها في تلك الفترة والذي يطرح سيتم خروج المرأة من البرلمان فتحدثت تلك الإدعاءات والإشاعات المناهضة ضد المرأة في تلك الفترة . ولكن بإصدار كافة القيادات النسوية على مستوى اليمن كله وإرادة سياسية حيث كفل دستور الجمهورية اليمنية مساواة المرأة بالرجل في حق الترشيح والانتخاب .

وفي تلك الفترة كان لها دور لا يستهان به في اللجان الدائمة جنب أخيها الرجل وشاكت في مناقشة وإقرار مختلف التشريعات والقوانين وفي مختلف مناقشة المواضيع التي تم عرضها على المجلس كما كان لها الأثر الطيب والفاعل بمشاركتها في النزولات الميدانية على مستوى محافظات الجمهورية التي شهدتها تلك الفترة حيث كان لها الأثر الطيب والمفيد في إرساء دعائم تثبيت مكانة المرأة وحققها في عملية الترشيح والانتخابات ودخول اليمن إلى توسيع دائرة المشاركة المرأة في كافة المجالات وتلك الفترة هي نقطة البداية .

ولإعادة الوحدة المباركة الأثر الطيب الفاعل في عملية التغيير والتحديث والتي شملت حياة الأسرة اليمنية بصورة عامة . والمتبع لنشاطات المرأة يجد تحسن قد طرأ على المستوى الاجتماعي ألا أنه بحاجة إلى تفعيل أكبر .

السورة الانتخابية الأولى بعد إعادة الوحدة والتي أجريت في 27 أبريل عام 1993م وذلك بعد صدور قانون الانتخابات الذي أعطى المرأة حق الترشيح والانتخاب سوية بأخيها الرجل مما حدى بعدد من النساء بترشيح أنفسهن من مختلف محافظات الجمهورية حيث وصل عددهن ما يزيد عن " 42 " مرشحة منتسبات لأحزاب عدد " 18 " حزبية ومستقلات عدد " 24 " مستقلة خاضت المرأة اليمنية معركة لا نظير لها شهد لها الواقع اليمني والحزبي والدولي . حيث كانت تحمل الأمل الكبير لوصولها بواقع

صنع القرار . ولكن للأسف الشديد والألم المرير لم تحظى سواء امرأتين بمقعدين فهما مرشحة الحزب الاشتراكي وواحدة من المستقلات بمحافظة عدن وحضرموت . فهذه النتيجة صدمة لأمال وطموحات المرأة حيث كانت تتوقع مزيد من المقاعد ولكن للأسف حصل ما حصل وكانت تعزية المرأة مقعدين ولا ماشي المهم حضور المرأة بالرغم من أنه ضئيل جداً مقابل 299 مقعد ذكوري لا يتناسب مع نسبة المرأة في الكثافة السكانية . فقد استطاعت من الحضور والمشاركة كما شهدت تلك الفترة النزاعات التي أدت إلى حرب 1994م إلا أنه كان لها صوت وحضور في عضوية لجننتين من لجان المجلس الدائمة لجنة حقوق الأنسان والحريات العامة ولجنة التربية والتعليم .

الدورة الانتخابية الثانية في 27 / أبريل 1997م .

حاولت المرأة اليمنية أن تتقدم لترشيح نفسها حيث بلغ عدد المرشحات " 20 " من إجمالي عدد المرشحين البالغ عدده " 311 " مرشح وقد خاضت معركة أكثر من سابقتها وعانت مصاعب جمة والنتيجة حازت المرأة على مقعدين نفس النسبة التي لا تزيد عن أقل من 1 % وكانت النائبتان من محافظة عدن مرشحي المؤتمر الشعبي العام .

أما في الدورة الأخيرة والتي تعتبر الدورة الانتخابية الثالثة التي شهدتها الجمهورية اليمنية في 27 أبريل عام 2003م . كانت أكثر تكابلا على المرأة تجاه عدم ترشيحها من قبل الأحزاب التي وصل عدد المرشحين فيها " 99 " مرشح منهم " 11 " امرأة منهم حيث تراجع كثير ترشيح المرأة عن الدوريتين السابقتين وهو ما يدل على الإحباط الذي عانته المرأة . كما شهدت هذه الدورة المواقف السلبية من قبل الأحزاب المتواجدة في الساحة اليمنية بالرغم من الحوارات التي أجراها المؤتمر الشعبي العام مع تلك الأحزاب إلا أن موقفها كان غير مشجع لترشيح المرأة وجعلها كناخبة فقط للاستفادة من صوتها كونها تبعية للرجل وذلك خوفاً من الأحزاب أن تفقد مقاعدها مما جعل المؤتمر الشعبي العام هو الأخير يأخذ حذرته من ذلك . بالرغم من زيادة نسبة المشاركات في الإدلاء بأصواتهم حيث وصل أكثر من 43% من إجمالي

المشاركين بالإدلاء بأصواتهم ورغم تدني مشاركة المرأة في الترشيح إلا أن موقف المرأة كان متخاذلاً تجاه أختها المرأة وهذا من أهم العوائق التي تعاني منها المرأة موقوفها ضد نفسها حيث كانت النتيجة أسوأ من سابقتها بفوز واحدة فقط مرشحة المؤتمر الشعبي العام بعدن بالرغم من الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية الداعمة لتعزيز مكانة المرأة إلا أنها باقت بالفضل الذريع .

ولكن المرأة اليمنية لا زالت عندها العزم والتحدي وهي مستعدة أن تخوض وتخوض العديد والعديد من الدورات الانتخابية حتى تصل إلى ما نصبوا إليه .

وتجدر الإشارة إن الذين خاضوا الانتخابات كمرشحين عدد " 1396 " مرشحا ومرشحة منهم 385 من الذكور وعدد " 11 " مرشحة من الأناث وكان عدد المرشحين والمرشحات المستقلات " 405 " مرشحة ومرشح والحزبين " 99 " مرشح ومرشحة ينتمون إلى " 21 " حزياً وقاطع الانتخابات حزب واحد هو حزرابطة أبناء اليمن وقد تدنى نسبة ترشيح المرأة كحزبية ومستقلة فهن عدد " 6 " مرشحات من قبل أربعة أحزاب .

واحدة من المؤتمر الشعبي العام . وواحدة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري . وواحد للجهة الديمقراطية وثلاث للحزب الاشتراكي اليمني أما بقية الأحزاب فقد تناصلا من ترشيح المرأة أي لم تقدم أي مرشحة .

خلاصة القول :-

نلاحظ مما استطعنا عرضه :-

- تدني مشاركة المرأة في البرلمان رغم ما قامت به من نضال لا يستهان يفوق نضال الرجل لدخولها كمرشحة .

- فإننا ندرك بأن المعوق الرئيسي للمرأة هو انعكاساً للتمسك بالمووروث الثقايف الذي جعل المرأة صاحبة واجب بدون حق والنعكس الرجل صاحب حق بدون واجب تلك هي طبيعة المؤثرات الاجتماعية لبعض العادات والتقاليد السلبية التي تنقص من حقوق المرأة حيث أصبح يمارسها الكثيرون دون وعي .

فالمؤثرات الاجتماعية لبعض العادات والتقاليد التي لا تخدم الشرع والدين يجب التغلب عليها ونبدها يحتاج إلى توعية قانونية ودينية شاملة مع تضافر الجهود الرسمية والشعبية على ضوء خطط وبرامج هادفة لتوصيل مواد الدستور والقوانين النافذة والتي كفلت للمرأة والرجل على حد سواء حقوق وفرضت عليهما واجبات . على ضرورة أن تصبح المرأة شريكاً فاعلاً ومؤثراً في كافة المواقع القيادية داخل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وسلطات الدولة . ولقد آن الأوان من أن تلعب الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الدور المناط بها تجاه تعزيز وتطوير مكانة المرأة في المجتمع وجعلها عنصراً فاعلاً لا يستهان به في كل حال من الأحوال كون المرأة أهلاً لذلك وهذا هو من حقها ويجب على الجميع أن لا يجعل من العادات والتقاليد شماعة لإبعاد المرأة من مواقع صنع واتخاذ القرار .

ونحن مع العادات الحميدة التي لا تخل بالشرعية الإسلامية السمحاء .
كما يقع على المرأة الإلمام الكامل بدورها وواجباتها وحقوقها المشروعة وأن تغير من وضعها مع نفسها . ويقع على اللجنة الوطنية للمرأة واتحاد نساء اليمن وكافة المنظمات الراعية لحقوق المرأة والأسرة أن تنظم صفوف المرأة والعمل على تهيئتها للدورات الانتخابية القادمة سواء على مستوى المجالس المحلية والبرلمانية كمرشحة وناخبة . ويجب أن تضع في حساباتنا بأن تتجاوز المرأة ما يزيد عن 30% وهذا يتطلب من المرأة ومنظماتها النسائية المزيد من النضال والمثابرة لتتعال ما تصبوا إليه في سبيل الارتقاء بمشاركة المرأة ووصولها للبرلمان والمجالس المحلية في مختلف محافظات الجمهورية بنسبة تليق بمكانتها في المجتمع .

وهذا لم ولن يتحقق بكل صراحة إلا بوجود الإرادة السياسية وتفعيل دور المؤسسات الدينية لما لها من تأثير في المجتمع وذلك من خلال أيجاد خطط وبرامج توعية للرجل والمرأة حول أمور الحياة وأهمية الرجل والمرأة معاً في بناء المجتمع ومشاركتها في مختلف مجالات الحياة ضرورة ولخلق جيل واعى ومدرك لأمر الحياة . ويجب التفكير في إنشاء قاعدة ثقافية وسياسية من الفتيات لتوعيتهن بحقوقهم واجباتهم نحو مجتمعهم كنساء المستقبل وبأن مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة وفي

مقدمتها السياسية أصبحت ضرورة ملحة لبناء المجتمع الخالي من ترسبات الماضي
وكون تقدم وتطور المجتمع مرهون بمشاركة المرأة والتي تمثل النصف الآخر و بدون
مشاركتهما يستحيل تطور وتقدم أي مجتمع مهما وصلت ثوراته .

كما يجب توعية الشباب رجال المستقبل ذكوراً وأنثاء معاً بمكانة كل منهما في
المجتمع فان كل منها مكمل للآخر .

ضرورة العمل أولاً على توعية الرجل كونه أحد المعوقات الرئيسية أمام مشاركة المرأة
على أن ينظر للمرأة كإنسان له مكانته في المجتمع وكذا توعية الأسرة لخلق تنشئة
سليمة وصحية بين أبنائها من الذكور والإناث .

فإن ما يمليه علينا الواقع اليوم ضرورة أن تحظى المرأة بتواجد وحضور يليق بمكانتها
مع أخيها الرجل في مجال وضع السياسات والأنشطة على ضوء خطط وبرامج مرسومة
حيث تلبي متطلعات واحتياجات المجتمع وتعمل على تقدمه وتطوره وازدهاره .

هذا لا ولن يتحقق إلا من خلال تواجد العنصر النسائي في أي مكان وزمان مما يجعل
من المرأة مشاركة فاعلة في التنمية المستدامة على مختلف الصعد .

والله وني الهدايا والتوفيق « «

/ / منى سالم باشراحيل

عضو مجلس الشورى

عضو لجنة حقوق الإنسان ومنظمات

المجتمع المدني